

مدّعو المشيخة وصناعة الزيف "تفكيك العشائر وتهديد النسيج المجتمعي"

بقلم: الشيخ المهندس / نوار العبدالرزاق الحسن الثامر



المبحث الأول: مقدمة مفاهيمية

تعد العشائر والقبائل من الركائز المهمة-إن لم تكن أهمها لمجتمعاتنا العربية ولا سيما مجتمعنا العراقي، إذ تعد العشائر والقبائل المكون الأساس له، وتعد من قواعده الجوهرية التي من خلالها تكون النسيج المجتمعي الذي نحن عليه الآن، وإن هذه العشائر والقبائل تتكون من بنية عشائرية وهيكلية قبلية منذ أن وجدت من آلاف السنين، ويوجد في قلب كل بنية عشائرية وفي كل هيكلية قبلية مشيخة ورئاسة، وإن هذه المشيخة العشائرية أو الرئاسة القبلية تلعب دورا محوريا في العشائر والمجتمعات التي تنتهي إليها، إذ يقوم الشيخ أو الأمير بدور القائد الذي يحفظ الأعراف، ويصون التقاليد، ويفض النزاعات، ويوجه أبناء العشيرة أو القبيلة نحو التضامن والتماسك والسلم المجتمع، وفي المقابل ومنذ قرنين من الزمن انتشرت ظاهرة "مدعو المشيخة" انتشارا واسعا حتى اثرت على العشائر وهددت النسيج المجتمعي، ويتمثل هذا البحث في التساؤل عن أسباب انتشار هذه الظاهرة، وما تأثيرها على الهيكلية العشائرية والبيئة الاجتماعية، وكيف يمكن الحد من هذا الظاهرة؟ وايضا هذا البحث يسلط الضوء على المخاطر التي تنتج عن انتشار هذه الظاهرة، وتأثيرها في تآكل القيادة الحقيقية للعشائر، وكذلك الحلول الممكنة من الحد منها، وتعزيز دور المشيخة الاصلية في العشائر والمجتمع، وكما ويهدف هذا البحث الى التعريف بظاهرة مدعو المشيخة، والاثار المترتبة عليها، وتقديم الحلول والتوصيات لمواجهة هذه الظاهرة، واعتمد البحث على المنهج الاستقرائي والوصفي والتحليلي، إذ سيتم عرض الظاهرة وبحثها وتحليلها من خلال الاطلاع على البحوث والدراسات ومراجعة المصادر ذات الصلة، والاستناد الى شواهد تاريخية سابقة ومعاصرة، فضلا عن استقراء الواقع الاجتماعي والسياسي اللذين لهما الدور في انتشار هذه الظاهرة، كما سيأتي لاحقا.

أولاً: العشيرة: هي وحدة سياسية واجتماعية[1] وتتألف من أفخاذ عدة أو بيوت مجتمعة بالوجه المتعارف[2] وأن العشيرة وحدة سياسية واجتماعية أكبر حجما من الأسرة لأنها تتألف من بيوت أو أسر عدة، وهي أصغر من القبيلة لأن القبيلة تتألف عادة من عشائر عدة[3]، ويستنتج مما تقدم ان العشيرة وحدة اجتماعية سياسية يمت بعض أفرادها إلى بعض بعلاقة الدم، وتربطهم روابط أصيلة، وتتكون العشيرة من عدة أفخاذ يرأس كل فخذ له رئيس فخذ، ويضم الفخذ عدة فند لكل فندة وجه، وتتألف الفندة من عدة أسر.

ثانياً: المجتمع: هو أكبر جماعة ينتمي إليها الفرد وهو مكتف بذاته أن له رصيда من الإجراءات والوسائل الخاصة بالتعامل مع البيئة، إطالة وجوده إلى ما لا نهاية[4] وهو جماعة من الناس يعيشون معا مجتمعين بعضهم مع البعض الآخر، وتربطهم روابط مشتركة، ويكون بعضهم مكمل للآخر من حيث التكامل والتكافل الجماعي، ويشعرون بالانتماء إلى هذا المجتمع الكبير.

[1] الدكتور شاكر مصطفى سليم، الجبايش دراسة انثروبولوجية لقرية في أهوار العراق، ص 133

[2] المؤرخ عباس العزاوي المحامي، موسوعة عشائر العراق، المجلد الأول، ص 61

[3] الدكتور هاشم يحيى الملاح، الوسيط في تاريخ العرب قبل الإسلام، ص 362

[4] الدكتور محمد الجوهري، المدخل إلى علم الاجتماع، ص 55

إن العشيرة من أكبر مكونات المجتمع ككل، فلا بد إذن من علاقة بين العشيرة والمجتمع، نعم، هناك علاقة بين العشيرة والمجتمع، وهي علاقة وثيقة ومهمة وعضوية وجوهرية، حتى أن المجتمع يعتمد بشكل كبير على العشيرة في أمنه واستقراره وسلمه وحتى تطوره، كون أن العشيرة-كما قلت انفا-هي المكون الأكثر عدداً والأكثر حجماً في مجتمعنا على وجه الخصوص، لذلك نشاهد أي تدهور في حال العشيرة أو أنها تعيش حالة من الفوضى أو الارتباك أو عدم الاستقرار فينعكس هذا تماماً على وضع وحال المجتمع بأسره، إذن فالعلاقة بينهما علاقة عضوية والاعتماد بينهما متبادل، والتأثير ببعضهما البعض كبير، وتأثير العشيرة بالمجتمع أكبر.

ثالثاً: المشيخة العشائرية: المشيخة العشائرية: هي رئاسة العشيرة وهي نوعاً من السلطة الأبوية التي يطاع صاحبها ليس بسبب ما لديه من قدرة وقوة على قهر الناس وإخضاعهم، وإنما بحكم ما يتمتع به في نفوس الناس "من الوفاق والتجلة"[5] وتكون هذه الرئاسة تعاونية في قراراتها ومشوراتها مع رؤساء أفخاذ ووجهاء وأعيان العشيرة فيما يخص العشيرة وأبنائها في سلمها وحربها.

- إطلاقات تسمية الشيخ: أرى أن هناك إطلاقات أربعة لكلمة (الشيخ)، وهي لا تطلق على شيخ العشيرة فقط. فالأولى تطلق على شيخ العشيرة الذي هو كما ذكرت شيخ العشيرة بالحسب والنسب والشرف والتجلة والتوارث، والإطلاقة الثانية أيضاً تطلق على العالم بالدين، وذلك بحسب مكانته ودعوته الناس إلى الخير واحترامهم له من هذه الجهة، وأما الإطلاقة الثالثة وهي للرجل الذي يكرم ويضيف الناس ويسعى في حلحلة مشاكل الناس، فهو شيخ من ناحية الخير ومخالطة أهله، وهو شيخ مجاز لعلاقة ما فيه من الخير والكرم والضيافة والحكمة والرأي الحكيم، وهو بذلك ليس شيخاً من جهة الحسب والنسب، فلا يتوهم لغير ذلك، والإطلاقة الرابعة وهي تطلق على الرجل الكبير في السن أو الكبير في القوم أو العشيرة، فهو شيخ من جهة كبره سنه، ومكانته واحترام الناس له لذلك.

- الشيخ الحقيقي (الأصل)

شيخ العشيرة الأصل: هو الذي له ثلاثة أو أربعة آباء في الغالب رؤساء، فإن مشيخة العشيرة في هذا البيت، وهو شيخ العشيرة بالحسب والنسب والتعاقب أو التوالي، ودليل هذا عندما سأل كسرى النعمان بن المنذر: هل في العرب قبيلة تتشرف على قبيلة؟ قال نعم، قال: بأي شيء؟ قال: من كان له ثلاثة آباء متوالية رؤساء ثم اتصل ذلك بكمال الرابع فالبيت في قبيلته، وحينما حاول النعمان بن المنذر أن يحصي هذه القبائل التي نالت هذا الشرف بين العرب فوجدها لا تتجاوز الخمس عشائر وهي: آل حذيفة بن بدر الغزاوي، وآل ذي الجدين من شيبان، وآل الأشعث بن قيس من كندة، وآل حاجب بن زرارة، وآل قيس بن عاصم من بني تميم.[6] ولا يكون شيخ العشيرة شيخاً حسباً ولا نسباً إلا بوراثته عن آبائه وأجداده، ولا يكون رئيساً إلا بالاتصال مباشرة حسباً وسليلاً لمن وقر في عشيرته شرف آبائه وأجداده واحترامهم وتجليتهم وتقدير مكانتهم في نفوس العشيرة

[5] الدكتور هاشم يحيى الملاح، الوسيط في تاريخ العرب قبل الإسلام، ص 369

[6] المصدر السابق، ص 372

العشيرة وأبنائها، وذلك أن الشرف والحسب إنما هو بالخلال ومعنى البيت يعد الرجل "الشيخ" في آبائه أشرفاً- شيوخاً- مذكورين يكون له بولادتهم إياه والانتساب إليهم تجلّة في اهل جلدته لما وقر في نفوسهم تجلّة سلفه وشرفهم بخلالهم[7].

رئيس العشيرة أو شيخها الذي يتحمل مسئولية إدارة الشئون العامة لأفراد عشيرته بالتعاون مع رؤساء البيوت والأسر[8] وأن يكون ممثلاً لأفضل الصفات والمثل التي يؤمن بها أفراد عشيرته، وأن تكون سياسته وتصرفاته مطابقة لرأي وتطلعات غالب أفراد العشيرة، ومن ثم يكون حكمه لعشيرته بمثابة حكم العشيرة نفسها بنفسها، ويجب أن تتوافر في الشيخ عدة خصال من أهمها وأشملها العقل، الكرم، والشجاعة، وقد عبر عن معظم هذه الصفات قيس بن عاصم حينما سئل: "بم سدت قومك! قال: ببذل الندى، وكف الأذى، ونصرة المولى، وتعجيل القرى"[9].

• مدّعي المشيخة

هو عكس الشيخ الحقيقي، يدعي المشيخة دون امتلاك المقومات الحقيقية لها سواء من حيث النسب والحسب والتوارث أو القبول الاجتماعي، وهو الذي لا يفارق بشتة-لباسه-وعبائه بدنه وهو لا يساوي حتى ربع ثمنه، فتجده بعيداً عن افعال الطيب، غائباً عن المواجيب، ذا عقل سقيم، وفكر عقيم، يهرب عن اللوازم، ويحضر عن اللوائيم، افعاله لا تتعدى اقواله، حلو اللسان قليل الإحسان، يدعي المشيخة وهو ليس أهلاً لها، ديدنه كثرة الكلام، وإثارة الخصام، والطعن في الكرام، والترزز في الإعلام.[10] ولا بد من الإشارة هنا، إلا أن وصف (مدّعي المشيخة) لا يطلق فقط على مدعي المشيخة الذي ليس له الحق فيها، بل تطلق ويوصف بها أيضاً الذي هو من نسل المشيخة، ولكنه لا يتصف بصفات ولا افعال الشيخ الحقيقي، فهو شيخ من جهة النسب والإرث، ومدّعيها بالأفعال والاقوال، والصفة الأخيرة هي التي تسود غالباً. ومن صفات مدّعي المشيخة أيضاً تغليب مصلحته على مصلحة عشيرته وأبنائها، والتواجد في السراء والغياب في الضراء، وإذا حضر كثر قوله وانعدم فعله، يراعي ذاته ولا تهمة ذوات ابناء قومه، أخطى إذا حكم، أفسد إذا استشير، طغى إذا تولى، يأجج النعرات ويقلب الفتن، يطعن بمن هو أفضل منه، وضره أكبر من نفعه، إن كان له نفع.

[7] ابنخلدون، مقدمتهن ص172

[8] الدكتورهاشم يحيى الملاح، الوسيط في تاريخ العرب قبل الإسلام، ص368

[9] المصدر السابق، ص370

[10] فيصل الحمد، مقال في صحيفة حائل الإلكترونية، 17 نوفمبر، سنة2015

المبحث الثاني: اسباب انتشار ظاهرة مدّعو المشيخة

إن ظاهرة مدّعو المشيخة تعتمد على عدة اسباب وعوامل من خلالها تنتشر وتتوسع، ومن هذه الاسباب أو العوامل، العوامل السياسية التي تتعلق بسياسة الحكومات التي تحكم البلد، وانا ارى ان هذا العامل هو العامل الأكبر في انتشار هذه الظاهرة عبر العقود الطويلة الماضية كما سنرى في المبحث الاول من هذا الفصل، ومن ثم العوامل الاخرى الاجتماعية والاقتصادية اللذان ايضاً لهما دور في انتشار هذه الظاهرة كما في المبحث الثاني من الفصل ذاته.

اولاً: العوامل السياسية

إن هذا العامل كما قلت هو العامل الرئيس والذي له الدور الكبير في انتشار ظاهرة مدّعو المشيخة، وذلك من خلال ايجاد الذين يدعون المشيخة ودعمهم ومساندتهم، لمصالح الجهات السياسية، ولمصالح الحكومات والسلطات المتنفذة، حتى وإن كانت هذه الجهات محتلة للبلد أو حتى جهة سياسية تريد الشر بالعشائر وابنائها أو لها سياسيات خاطئة تضر بالبنیان العشائري وتهدد السلم المجتمعي.

1. نهايات الحقبة العثمانية

ففي منتصف القرن التاسع عشر ولا سيما في مرحلة ضعف الدولة العثمانية وتراجع مركزيتها، انتهج كثير من الولاة العثمانيين نهج خطأ، واتبعوا سياسات جائرة ومجحفة على ابناء العشائر لبسط نفوذهم وسيطرتهم، وذلك بفرض الضرائب المالية الثقيلة على العشائر، وقد وصلت احياناً إلى تقاسم هؤلاء الولاة المزارعين انتاجهم مناصفة وربما اخذت ثلثي الانتاج، وايضاً لجوا إلى التجنيد الالزامي على ابناء العشائر ووضعهم في اماكن بعيدة عن قراهم بهدف اضعاف العشائر وتحجيم دورها ومكانتها، فكان لهذه السياسات السلطوية ردة فعل من ابناء العشائر العراقية بقيادة غالبية شيوخها شمالاً وغرباً ووسطاً وجنوباً وشرقاً، إذ حدثت بعض الثورات التي قامت بها بعض العشائر، فحصلت فوضى عارمة" حين نفذ الوالي علي رضا مذبحه المماليك وتصفيتهم بحيث عمت الخلافات العشائرية بين مؤيد ورافض... وذلك بأنه قد جمع المماليك في حفل لقراءة فرمانات السلطان، وأحاط الباشا المكان بالجند سرّاً حتى إذا ما انسحب من المكان بطريقة متفق عليها أمطر الجند المماليك بالرصاص فأفنؤهم عن آخرهم"[11]، ولان اغلب ردود الافعال والاعتراضات وحياناً الثورات كانت بقيادة شيوخ العشائر، لجئ هؤلاء الولاة كما تذكر سحر احمد ناجي" الى تحطيم المكانة الروحية لشيوخ العشائر، فسعوا الى اضعاف تلك المكانة التي يتمتع بها الشيوخ حيث تدخلوا في تعيين شيخ العشيرة... فبدأت على تعيين الشيخ الأكثر خدمة لمخططاتهم" كما نقلته ياسمين الطرفي في بحثها الاتحادات القبلية في وسط وجنوب العراق وموقف الحكم العثماني منها 1543- 1831 [12].

[11] عبدالعزيز سلمان نوار، تاريخ العراق من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية مدحت باشا، ص 59-61

[12] سحر احمد ناجي، سياسة الدولة العثمانية تجاه العشائر العراقية، مجلة الاداب، جامعة بغداد، العدد 123 لسنة 2017 كما ورد في م.م. ياسمين الطرفي، الاتحادات القبلية في وسط وجنوب العراقي وموقف الحكم العثماني منها 1534- 1831، مجلة مراس، العدد الاول، لسنة 2021، ص 276.

إن هذه السياسة التي اتبعا الولاة قد أدت الى جعل مشيخة العشيرة كبضاعة في السوق تباع وتشترى بحسب المصالح السياسية والشخصية السلطوية، وأدت ايضاً الى وصول متعمد لمدعي المشيخة، وبذلك يكون وصولهم مؤيداً للسياسات الجائرة على العشائر وابنائها، وبحثاً عن مصالحهم الشخصية البحتة، ووصل ببعضهم الحال الى ان يكون عاملاً رخيصاً للوالي في جباية الضرائب المجحفة، وواشياً على ابناء العشيرة لا سيما الرافضين للتجنيد الالزامي الفوضوي.

فبدعم هؤلاء الولاة لمدعي المشيخة سياسياً وتصدرهم المشهد، واقصائهم الشيوخ الاصل، ظلت الفوضى سائدة في العشائر، وحال المجتمع من سيء الى اسوء، الى أن بقي من هم على رأس الدولة من العقلاء وفي خطوة متأخرة، بأن يجرون إصلاحات سياسية وتعديلات إدارية يراعون فيها العشائر حق رعايتها ويهتموا بالشيوخ الاصل، ويصونوا المجتمع صوناً حقيقياً، وبالوقت نفسه، يبعدون مدعي المشيخة لأنهم مصدرراً لهدم البُنيان العشائري وعدم استقرار السلم المجتمعي.

وفعلاً وبعد الوالي مدحت باشا ولا سيما بعد صدور ما يسمى "خط شريف كلخانة 1839"، حين اتخذت حركة الاصلاح العثمانية اتجاهات كثيرة، إذ بذل الولاة جهوداً لتوطين البدو وتعزيز استقرار العشائر في الارياض، وتطوير اوضاع المدن من خلال مؤسسات حديثة كجزء من عملية تحديث الدولة ذاتها، وسنلاحظ أن معظم تلك المؤسسات اقيمت في المدن، واهمها النظم الادارية والتعليم والجيش، اما في الارياض فإن الحكومة حرصت على تنظيم علاقة العشائر بالأرض من خلال الشيوخ" [13].

ويلاحظ مما تقدم أن دعم مدعي المشيخة والطامعين وتصديرهم للمشهد من قبل الجهات السياسية والحكومات، إنما هو مصدر اضطراب للبيئة العشائرية وزعزعة للسلم المجتمعي، وعلى العكس منه، تعزيز دور العشائر واحترام مكانة الشيوخ الاصل، إنما هو أهم المصادر للاستقرار العشائري والمجتمعي ككل.

2. حقبة الاحتلال البريطاني

بعد السياسات الخاطئة والجائرة من قبل ولاة الدولة العثمانية في منتصف القرن الاخير من مدة حكمها، واهمها زيادة الضرائب والتجنيد الالزامي، ودعم مدعي المشيخة لرئاسة العشائر، وبعد احتجاجات الشيوخ الاصل وردود الافعال الغاضبة لابناء العشائر في رفضهم هذه السياسات، اثمرت في نهاية المطاف الى جملة من الاصلاحات التي قامت بها الادارة العثمانية، إذ يقول الدكتور علي الوردي "أدت الحركة الاصلاحية العثمانية الى مؤسسات ونظم وتشريعات ووفرت فرص عمل مدنية وعسكرية، فكونت تنوعاً في بنية الاقتصاد ومصادر جديدة للدخل، وأسهمت المدراس في ظهور طبقة الافندية الذين وصفهم "لونكريك" بأنهم يعرفون القراءة والكتابة من دون أن يكون لهم علم فوق ذلك، وكانوا يحاولون تقليد الاوروبيين" [14].

[13] كريم حمزة، تاريخ الاستخدام السياسي للهوية المحلية العشائرية في العراق: تخدام الدولة والمشيخة، مجلة عمران، العدد 19/5 لسنة 2017، ص 93.

[14] علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ص 50، كما ورد في بحث كريم حمزة، تاريخ الاستخدام السياسي للهوية المحلية العشائرية في العراق، مجلة عمران، العدد 19/5 لسنة 2017، ص 98.

استمر هذا التحديث في المؤسسات والنظم الادارية والتشريعات في المجتمع الى أن اسقطت الدولة العثمانية في نهاية الحرب العالمية الأولى، وقبل احتلال العراق من قبل بريطانيا، درست ادارة الاحتلال البريطاني احوال العراق الاجتماعية، لذلك لم يكن البريطانيون جاهلين بأحوال العراق الاجتماعية وموارده الاقتصادية، ولا سيما فيما يتعلق بدور العشائر في ماضي العراق وحاضره، ويبدو انهم في استثمار ذلك الدور على نحو مختلف، في سياق تصوراتهم لما ستؤول اليه احوال العراق مستقبلاً^[15] هذا من جانب، ومن جانب آخر، ولأن بريطانيا خرجت من الحرب بوضع اقتصادي صعب وضعف عسكري كبير، مما حدا بها الى ترشيد نفقاتها في العراق، وسعت بالسيطرة على العراق بأقل التكاليف، وذلك عبر سياسة التقرب وتقديم المغريات والتسهيلات لشيوخ العشائر للاستعانة بهم وتقديم الولاء لهم، وذلك لمآرب عديدة، اهمها المضي بمخططاتهم الاستعمارية، وضرب العشائر فيما بينها لأضعافها في حال اظهرت أي مقاومة ضدهم مستقبلاً.

وفي هذا الصدد خطت ادارة الاحتلال البريطاني خطوة في سبيل استمالت العشائر وكسب ود شيوخها للتعاون معها فكانت خطواتهم الاولى التي اتخذوها وهم يحتلون البصرة في سنة 1915 هي اصدار ما يسمى (بيان العشائر)، ملزمين السكان بتطبيقه، وبعد الاستيلاء على بغداد في مارس/اذار 1917، اتسع نطاق شمول ذلك البيان، فصدر لاحقاً نظام دعاوى العشائر، واستمر العمل به حتى قيام ثورة 1958^[16].

ولم تتوقف ادارة الاحتلال عند هذا الحد من التسهيلات بل اقدمت على تخفيف الضرائب، وإلغاء التجنيد الالزامي، واعطاء وعود بدعم شيوخ العشائر، وتعزيز دور العشائر، وبهذا تقول قبيي مار: "على العكس تمامًا من السياسة العشائرية التركية التي كانت تهدف الى اضعاف الزعماء العشائرين، وجعل العشائر تخضع للحكومة المركزية، حاول البريطانيون اعادة التماسك العشائري لجعل شيوخ العشائر مسئولين عن القانون وجمع الريع المالي في مقاطعاتهم"^[17].

وكان أحد الامتيازات التي سوف يتمتع بها رؤساء العشائر الحائزين للاراضي-الذين قبلوا التعاون مع الاحتلال- وحتى العام 1927، هو اعفاءهم من ضريبة الاملاك...، وكانت أحد السبل الاخرى التي دعم بها رؤساء العشائر هي نظام المعونات والهدايا النقدية^[18].

إن عددًا من رؤساء العشائر الكبار فضلًا عن غالبية مدّعي المشيخة قد انطلت عليهم او لم تنطلي عليهم هذه السياسات البراقة، وقد خدعوا او لم يخدعوا، قد تعاونوا مع ادارة الاحتلال، وكانت بينهم علاقات متبادلة واسعة والتي سيكون لها الاثر السلبي الكبير على الواقع العشائري والمجتمعي.

وهنا وبهذا التعاون قد تساوى جميعهم في مصطلح مدّعي المشيخة، لأن كليهما اي- الشيوخ الاصل- ومدعو

[15] كريم حمزة، تاريخ الاستخدام السياسي للهوية المحلية العشائرية في العراق، مجلة عمران، العدد 19/5 لسنة 2017، ص 99.

[16] عباس العزاوي، مج 1، ج 2-1، ص 224، كما في بحث كريم حمزة، تاريخ الاستخدام السياسي للهوية المحلية العشائرية في العراق: تخدام وتصادم، مجلة عمران، العدد 19/5 لسنة 2017، ص 99.

[17] قبيي مار، تاريخ العراق المعاصر: العهد الملكي، ص 31-39، كما ورد في بحث كريم حمزة، تاريخ الاستخدام السياسي للهوية المحلية العشائرية في العراق: تخدام وتصادم، مجلة عمران، العدد 19/5 لسنة 2017، ص 102.

[18] حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، الكتاب الاول، ص 125.

المشيخة، فإنهم قد آثروا مصالحهم الشخصية على مصالح عشائريهم وابنائها، ومن ثم على مصالح البلد ككل، فكانوا بذلك مُدعي للمشيخة من جهة الفعل، وأما مُدعو المشيخة، فبكل أحوالهم يسعون إلى مصالحهم ويقدمونها فوق كل اعتبار).

كانت سياسة الانكليز هي اختيار شيخ واحد لكل منطقة من مناطق العراق، أو كل عشيرة كبيرة فيه، فيعرضون الامر على الشيخ الاصل، فإن قبل التعاون فيها ونعمت، وإن رفض، اختاروا مكانه شخصاً آخر، إن كان من عائلته أو مدعي الشيخة، يذكر زكي صالح، "أنهم-اي الانكليز- يفضلونه-اي الذي يتعاون معهم- على منافسيه في المعاملة ويخففون عنه عبء الضرائب، وهو من جانبه يقوم بتنفيذ ما يأمرونه به ويحمي مصالحهم"[19].

وبالمقابل رئيس العشيرة أو الفخذ الذي يرفض التعاون، فإنه يحارب ويضيق عليه وعلى عشيرته أو فخذة أو يتم اعتقاله أو نفيه أو حتى إعدامه وحرقت عشيرته أو فخذة إن تطلب الامر، كما جاء هذا في أحد التقارير البريطانية أنه "تم إعدام شيخ متمرد والبعض من أقاربه علناً وجباية الدخل كاملاً"، كما نقله حنا بطاطو في كتابه العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني الى قيام الجمهورية[20].

اظهرت ادارة الاحتلال حقيقتها التي اخفتها في البدايات لمصالحها، بأنها وضعت عند ساعة الحقيقة كل الاعراق العشائرية خلف ظهرها، وضربت بكل التقاليد القبلية المتعارف عليها عرض الحائط، لا سيما وراثته المشيخة والمجىء بشخصيات لا مقام لها ولا وزن حقيقي في عشائرها.

وبذلك فقد تشارك كل هؤلاء مدعو المشيخة وادارة الاحتلال في المصالح ذاتها، وأيضاً تعاونوا على إلحاق الضرر الكبير بالعشائر وابنائها ولا سيما الشيوخ الاصل الذين رفضوا التعاون واعطاء الولاء، مما اشاع الاضطرابات والفوضى في العشائر والمجتمع ككل.

وبهذه السياسة الاستعمارية وهذا الاسناد والدعم لمدعي المشيخة الذين أصبحوا فيما بعد من كبار ملاك الاراضي ولهم سلطة واموال ونفوذ، فقد أضروا بالعشائر وابنائها وبالمجتمع وبالبلد جميعاً أكثر من ضرر الاحتلال ذاته، وكانوا من اهم مصادر الظلم والطغيان والاستبداد، بل وكانوا حجر العثرة أمام أي محاولة لإجلاء الاحتلال، وكانوا صمام الامان له في التصدي لأية ثورة أو عصيان أو استقلال للبلاد، وفي هذا الصدد يذكر السير ولسون: "إنهم-مدعي المشيخة- لم يشاركوا او عدم مشاركتهم في انتفاضة 1920 أو في التحرك التالي ضد الانتداب، وكذلك فإنهم لم يشاركوا في حالات العصيان العشائرية بين عامي 1935 و1937. وهذا على النقيض تماماً من موقف اكثرية المشايخ الاصغر، لفروع الهندية والشامية للفرات الاوسط والفروع الادنى للنهر، الذين شكلوا العمود الفقري للتحرك المعادي للبريطانيين وللانتفاضات في الثلاثيات"[21].

[19] زكي صالح، مقدمة في دراسة العراق المعاصر، ص15، كما ورد في كتاب علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج5، ص24.

[20] تقرير الادارة البريطانية بالحرف(ا)، رقم 201 لسنة 1918، كما ورد في كتاب حنا بطاطو، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني الى قيام الجمهورية، الكتاب الاول، ص123.

[21] السير ولسون، 1914-1917، MESOPOTAMIA، LOYATTIES، ص311، كما ورد في كتاب حنا بطاطو، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني الى قيام الجمهورية، الكتاب الاول، ص108.

وبسبب الاحتلال وسياساته الجائرة والظلمة المتراكمة، وبسبب المدّعين للشيخة المتعاونين وظلمهم وطغيانهم واستبدادهم المتلاحق، جاءت ثورة العشرين الخالدة، وعلى اكتاف الكثير من الشيوخ الاصل حُمِلت مدافع الثورة، يقول ايرلاند: "ان الكثير من الشيوخ الذين شاركوا في الثورة كانت خصومتهم موجهة نحو الشيوخ- مدّعي المشيخة- المقربين للإنكليز اكثر مما كانت موجهة نحو الانكليز انفسهم، فهم قد وجدوا في الثورة املاً يرفع كابوس اولئك الشيوخ-مدعو المشيخة- وكابوس الحكومة التي تؤيدهم"[22].

كانت ثورة العشرين، الثورة الأسمى التي أنضوى تحت لوائها ولأول مرة جميع ابناء المجتمع العراقي بكل شرائحهم وطبقاتهم ومن مختلف مشاربهم وتوجهاتهم، "حتى بعض الشيوخ الذين كان ولائهم للانكليز مثل الشيخ ضاري وكذلك الشيخ عجيل الياور، وذلك للاهانات التي تعرضوا لها من قبل الكولونيل ليجمن"[23]. "إن ثورة العشرين هي أول حدث في تاريخ العراق يشترك فيه العراقيون بمختلف فئاتهم وطبقاتهم، فقد شوهدت العمائم الى جانب الطربوش، والكشيدة الى جانب اللفة القلعية (الكرعاوية)، والعقال الى جانب الكلاو وكلهم يهتفون: يحيا الوطن"[24].

3. حقبة الانتداب الانكليزي والملكية

بعد إن نجحت ثورة العشرين المجيدة بقيادة الكثير من المشايخ الاصل الكبار وابناء عشائريهم وباقي شرائح المجتمع العراقي في إلحاق الهزيمة بالقوات البريطانية عسكرياً، اعلنت ادارة الاحتلال البريطاني ان العراق وفلسطين تحت الانتداب، وذلك باتفاقية سان ريمو 1920، بمعنى انها عسكرياً هزمت ولم يعد التأثير العسكري له دور، ولكنها متواجدة سياسياً، وهذا التواجد بطبيعة الحال عبر ادواتهم ممن تعاونوا معهم ومن ضمنهم مدّعي المشيخة، وسوف يكونون في تنافس مع الملك الذي اختارته ادارة الاحتلال لحكم العراق تحت الانتداب، رغم انهم-اي الملك والمشيخة الزائفة- ضمن خطة الاحتلال ويعلمون لحماية مصالحه في البلاد، الا انهم اصدقاء عندما تتقاطع مصالحهم، واعداء عندما تتضارب مصالحهم، وهذا ديدن مدّعي المشيخة وصفتهم الاساسية في كل زمان ومكان.

يذكر تقرير سري للاستخبارات البريطانية، أن باستطاعة الانكليز دوماً أن يستخدموا مجموعة او أخرى من رؤساء العشائر-مدّعي المشيخة وشيوخ الانكليز- لكبح اي انحراف محتمل للملك-أو غيره- عن الخط الذي ركزوا فيه ادارتهم، "فعندما اخذ الملك فيصل-رغم ولائه للانكليز- على نفسه في سنة 1922 - ولمصالحه من جهة، وللضغط الكبير الذي كان يمارسه عليه الكثير من الشيوخ الاصل مع الكثير من نخب المجتمع المدني- أن يعمل على هزيمة مشروع الانتداب البريطاني على العراق، فقام الشيخ عداي الجريان من البو سلطان ومعه خمسة عشر شيخاً آخر من شط الحلة بالاحتجاج بشدة في بريقة ارسلت الى المندوب السامي تعلن(الدعم لمشروعه المفيد الذي بدونه لا يمكن للعراق وابنائهم أن يحققوا التقدم، ومن ناحيتهم، أعلن مشايخ بني ربيعة

[22] ايرلاند، العراق-ترجمة جعفر الخياط، ص191، كما ورد في كتاب الدكتور علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ص25.

[23] المصدر السابق، ص31-32.

[24] الدكتور علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج5، ص15.

أنهم ينظرون (باسمئزاز حقيقي الى احتمال سحب الاشراف البريطاني، واكثر من ذلك، فإن علي السليمان من الدليم ومعه اربعون رئيس عشيرة اخرون، ذكروا للملك فيصل في لقاء معه في 13 تموز (يوليو) 1921 ومن دون خجل (بأنهم اقسموا على الولاء له بشرط ان يقبل بالتوجه البريطاني)" [25].

مدّعو المشيخة كما بينت وتبين انهم يقفون في وجه اي تقدم أو أي أمر من شأنه تحديث البلاد اقتصاديًا وعسكريًا، وذلك خوفًا على مصالحهم ومصالح الانكليز ونفوذهم من الضياع، وايضًا يفضلون الفوضى والاضطرابات على الأمن والاستقرار، لأن الفوضى وعدم الاستقرار هما البيئة الخصبة التي يقتاتون فيها وعليها، ويجابهون أي قوة تريد بسط الأمن حتى وإن كانت قوة مكون من ابناء عشائريهم، وبطبيعة الحال إذا أخذت الدولة وجيشها الدور المنوط بهما، فمعنى ذلك نهاية سلطان المشيخة الزائفة ونفوذهم، وخسارة اموالهم والاراضي التي استولوا على كثير منها بالظلم والاستبداد، لذلك وقفوا بشدة ضد تكوين الجيش في العام 1924، يذكر تقرير بريطاني خاص " إذ اعلن أحد رؤساء العشائر وهو عبد العباس الفرهود من بني ربيعة خلال اجتماع حضره النواب المشايخ ان رجاله يقدرون ثلاثة الاف وانه يفضل الذهاب الى بن سعود عن ارسالهم للتجنيد، وقال شيخ آخر وهو منشد الحبيب من الغزي، أنه سيفعل الشيء نفسه" [26].

وكان هؤلاء مدّعو المشيخة الذين دعمهم الاحتلال وقوى نفوذهم حائط الصد الاول امام استقلال العراق أو أي شيء يعزز استقرار العراق ويحقق أمن شعبهم، فكانوا يعلنون ولائهم للانكليز وانتدابهم، ويعلنون من شأن مصالحهم واعتباراتهم على كل اعتبار اخر، إن كان اعتبارًا عشائريًا أو اجتماعيًا أو وطنيًا، فقد عزز الاحتلال دورهم وموقعهم بحيث اختارهم لعضوية البرلمان عام 1924، وقد اقسموا على الولاء المطلق لسياسات الادارة البريطانية واتفاقها، يذكر تقرير سري بريطاني اخر " إن 34 من رؤساء العشائر أقسموا على انفسهم قبل انعقاد الجمعية، أن يدعموا المعاهدة (الانكلو-عراقية) وألا يقوموا بأي عمل دون اتفاق مشترك" [27].

وبهكذا سياسات مصلحة ضيقة، وهكذا توجهات ولائية سيئة ومقيدة، التي انتهجها الشيوخ المزيّفون ومن على شاكلتهم، والتي استمرت حتى نهاية العهد الملكي، والتي كان لها الأثر السلبي الكبير والكبير جدًا على العشائر وكيانها وابنائها، وعلى الدولة وتطورها، وعلى المجتمع وأمنه وسلمه واستقراره.

4. حقبة الجمهورية (عبد الكريم قاسم والبعثيون)

بعد ثورة العشرين وما تبعها من ثورات وانتفاضات أُريد تصحيح المسار العشائري والاجتماعي والوطني من قبل انتفاضة عام 1942 ووثبة 1948 وانتفاضة العام 1952 و ثورة 14 تموز 1958 بقيادة عبد الكريم قاسم والضباط الاحرار، والتي كانت من اولى اعمالها أن ازاحت اغلبية شيوخ العشائر اصحاب الولاءات الخارجية

[25] تقرير سري للاستخبارات البريطانية، فقرات 516، 517، كما ورد في كتاب حنا بطاطو، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية منذ العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، الكتاب الاول، ص 117.

[26] تقرير سري خاص بتاريخ 30 اب/اغسطس 1928 في الشرطة العراقية (الميجر ويلكينز) تحت عنوان (الحزب الوطني)، كما ورد في كتاب حنا بطاطو، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية منذ العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، الكتاب الاول، ص 119.

[27] المصدر السابق نفسه، فقرات 7-9، 125، 229 لسنة 1924، حنا بطاطو، الكتاب الاول، ص 122.

والقضاء على الاقطاع الزراعي الذي كان يمتلك فيه شيوخ العشائر من المدعين للمشيشة وكذلك بعض الزعماء الحقيقيين من زعماء وقادة العشائر كان يسيطرون على مساحات واسعة من الاراضي الزراعية وكانوا يستغلون ابناء العشيرة بتشغيلهم كفلاحين في هذه الاراضي، استطاعت الحكومة القضاء على الاقطاع الزراعي من خلال تطبيق قوانين الاصلاح الزراعي، وإلغاء اللوائح والقوانين التي كان يطبقها مدعي المشيشة وغيرهم بغير مكانها ولا زمانها، وفي هذه المرحلة اختلقت الموازين في التمييز بين الشيوخ الاصلاء والمزيفيين ولقد لحق فيها من الظلم الكبير لاسيما على بعض الاصلاء من الشيوخ وعشائريهم، وقادت هذه القوانين الى استرجاع الكثير من الاراضي للفلاحين التي اخذها شيوخ الانكليز منهم ظلماً وعدواناً. مما حدا بكثير من قطاعات الشعب العراقي ومنهم الفلاحين بأن يكونوا لعبد الكريم قاسم كبير الاحترام والتقدير لسياسته التي انصفت الكثير من الناس، كان قاسم" يحظى باحترام قطاعات من الشعب العراقي في ظل سعيه ارساء مواطنة تستوعب كل مكونات الشعب العراقي"[28].

ولكن سرعان ما تغيرت سياسة عبد الكريم قاسم بمجملها تجاه العشائر، واتسمت بعدم التمايز بين الشيوخ الاصل ومدعي المشيشة ولم تميز بين الشيوخ الحقيقيين وعشائريهم الذين يدعمون الدولة وسبل أمنها واستقرارها، وبين المشيشة الزائفة وبعض من ابناء عشائريهم الذين لا يرغبون بالدولة ولا يسعون لأمنها واستقرارها، فالتزمت سياسة الشمولية وعدم التمييز، وبنهاية المطاف ادت هذه السياسة ايضاً الى الفوضى وعدم الاستقرار في العشائر والى خلخلة العلاقات بين ابناءها، ومن ثم اضطرابات في المجتمع والبلد بشكل عام.

فعندما وصل البعثيون الى الحكم عام 1963 اختاروا القائد العسكري عبد السلام عارف من عشائر الفلوجة رئيساً للبلاد، وسعت قيادات البعث الى توظيف القبيلة لخدمة النظام الحاكم والاعتماد على الولاء العشائري لتلك القيادات، لكن ظل البعثيون يسيرون على نهج قاسم في تقليص سلطة شيوخ القبائل عبر المزيد من قوانين الاصلاح الزراعي وانشاء تعاونيات ونقابات زراعية سيطرت عليها الدولة، وفصلت الفلاحين عن الشيوخ، ومع ذلك فشلت هذه القوانين في تحسين اوضاع الفلاحين بشكل ملموس، وقد اضعفت هذا القوانين الوحدات القبلية الريفية وانقسمت بعض العشائر واختفى البعض الاخر[29]، بل وصل الحال بالقيادة البعثية وقتذاك أن تصدر أمراً في منتصف السبعينيات يحضر فيه على مسؤولي الدولة الكشف عن القابهم الدالة على قبيلتهم، وذلك وفق السياسة البعثية المتبعة انذاك بتقليص وتهميش الدور العشائري.

وهنا جاء صدام حسين والذي "سعى لإستئصال القبيلة من المجتمع، ولكن سرعان ما تغير هذا السعي في الثمانينيات خلال الحرب العراقية-الايرانية، حيث توسع النظام في تجنيد ابناء العشائر بالجيش ومد قبائل الجنوب بالسلاح، وكان صدام يلتقي بشيوخ القبائل على نحو منتظم، وأنشأ مكتباً لشؤون العشائر يتبع رئاسة الدولة"[30]، واعطى للعشائر وشيوخها عموماً دوراً لا بئس به،

[28] مركز ابحاث غرب اسيا، W.A.R.C، بحث عن العشائر العراقية الدور والتأثير والسلوك السياسي والانتخابي، ص9.

[29] المصدر السابق نفسه، ص9

[30] المصدر السابق نفسه، ص10

وذلك لأهداف سياسية أهمها ضبط الأمن والاستقرار بالمجتمع، بسبب أن الأجهزة الأمنية والقيادة منشغلة بالحرب، فكان لهذه السياسة ذات المعايير المزدوجة اثار سلبية في نفوس نسبة كبيرة من ابناء العشائر ولا سيما عدد كبير من الشيوخ كون أن العشائر وشيوخها الاصل ليسوا اداة نفعية متى يُحتاج اليها يمكن استخدامها، وإذا لم يُحتاج اليها حُربت وهُمشت، بل على العكس العشائر قيمة ثابتة يجب تقديرها واحترامها في كل زمان ومكان.

وعلى هذه السياسة الحكومية المصلحية وبعد غزو الكويت وتبعاته واثاره على الدولة والمجتمع، وبعد انتفاضة اذار 1991، "احتاجت الدولة-النظام الحاكم- الى شيوخ العشائر مصدرًا للضبط غير الرسمي، للتخفيف من اثار ضعف الدولة-النظام الحاكم- آنذاك" [31]، وبسبب التذمر المشيخي والعشائري والمجتمعي الكبير والمتراكم على طريقة التعامل الاستغلالية من النظام الحاكم مع العشائر وشيوخها، وبسبب تدخل الدولة ايضًا بشؤون العشائر الداخلية، لم يتجاوب عدد كبير من شيوخ العشائر الاصليين، وبدلاً من ان تقوم القيادة بإجراءات واصلاحيات تحسن من وضع العشائر والمجتمع ككل، عمد النظام الحاكم الى تطبيق سياسة الانكليز(تفرق تسد)، فاستبعدت عددا كبيرا من الشيوخ الاصل لا سيما الناقمين منهم على سياسة النظام، واستحدثت شيوخ جدد تحت اغراء المال وتقريبهم منها لتحقيق مصالح حكومية آنية، وقد اطلق الناس عليهم لقب(شيوخ التسعينات) حتى اضحى في العشيرة الواحدة عشرات الشيوخ يتأسون فروعها المختلفة، بل اصبح لكل اربع أو خمس عوائل شيخ يتأسسها ، وتم تصنيفهم شيوخ(أ) وشيوخ (ب) وذلك بحسب هوى القيادة وحسب درجة الولاء لها.

"كما تحمل التسمية(شيوخ التسعين) سخرية على اعتبار ان هؤلاء الشيوخ ليسوا من عائلات مشيخة فاطلقوا عليهم(مشايخ صنع في تايوان)، بل واتهمهم البعض بأنهم كانوا اعين النظام على ابناء قبيلتهم ينقلون له الاخبار ولا يراعون مصالح قبيلتهم، فيكتفون بقضاء الوقت على المقاهي، بل تخلت معهم القبيلة عما كان يعد قيمة اصيلة لها وهو حماية من يستجير بها فأضحت هي التي تسلم من ترى السلطات منه تهديداً للنظام" [32]. والى الآن تعيش عشائرننا وشيوخها ومجتمعنا العراقي الاثار السلبية الكارثية لهذا القرار وهذه السياسة الإستحداثية سيئة الصيت، التي بين كل فينة واخرى تهدد البنيان العشائري وتعكر صفو السلم المجتمعي.

5. حقبة الاحتلال الامريكي والحكومات بعده

ما إن أُسقط نظام البعث وتم احتلال العراق حتى تغيرت احوال البلد وتبدلت معه شؤون كثيرة في العشائر والمجتمع على حد سواء، وعاش البلد جرى الاحتلال فوضى هائلة كانت لها تداعيات كبرى، فمن هذه التداعيات هو الضعف الذي لحق بالعشائر، وذلك بسبب استحداث مشيخة زائفة ودعّمها بسياسات وقرارات خاطئة، " لذلك الضعف الذي لحق بالقبيلة لم يكن يعني غياباً لأدوار شيوخ العشائر الاصليين بل ظهور لفئة جديدة من

[31] كريم حمزة، تاريخ الاستخدام السياسي للهوية المحلية العشائرية في العراق: تخدام وتصادم، ص113

[32] مركز ابحاث غرب اسيا، W.A.R.C، بحث عن العشائر العراقية الدور والتأثير السياسي والانتخابي، ص11

الذين يصفهم العراقيين (بشيوخ الحواسم) وذلك لأنهم استغلوا-الفوضى- للإستيلاء على المحتويات والمخازن الحكومية، فأثروا ثراء فاحشاً مكنهم من شراء اراضي وعقارات وسيارات وسعوا ايضاً لشراء ولاء الافراد لينافسوا شيوخ العشائر الاصيلين"[33].

كانت ادارة الاحتلال الامريكي على دراية بأهمية الدور السياسي والاجتماعي الذي تلعبه العشائر وشيوخها، كما ادركت قبلها ادارة الاحتلال البريطاني واستغلت هذا الدور بطبيعة الحال لمصالحها ومشاريعها الاستعمارية في البلاد، لذا ارسلت الكثير من القادة العسكريين الى الاستقصاء والاستفسار اكثر عن العشائر وشيوخها والاطلاع على تاريخهم، وقد التقوا بكثير من شيوخ عشائر كبار وحمائل على مستوى العراق، وطرحوا عليهم سياستهم ومشروعهم القائم اصلاً على الاحتلال، فلم يستجب كالعادة الكثير من المشايخ الاصيلين والحمائل على ما طرحته ادارة الاحتلال متمثلة بقاداتها العسكريين الميدانيين، فكان بعض هؤلاء الشيوخ لم يقوم باستقبال هؤلاء القادة، ومنهم من استقبلهم ولم يصفاحهم، فعندما تضافرت آراء المشايخ الاصيلين والحمائل ومن على نهجهم في عدم التعامل مع الاحتلال، لجأ الاحتلال كعادة المستعمر الى الذين يوافقون على التعامل معه وفق شروطه وتعليماته وبحسب مشروعه ومخططاته، فلجأ الى منافسي المشايخ الاصل ألا وهم مدعي المشيخة، فاستجاب له الكثير منهم بطبيعة الحال للتعامل" ما اثار استياء وغضب قطاعات وشرائح واسعة من العراقيين الذين اطلقوا عليهم(شيوخ الألفينات أو شيوخ الامريكان)".

استغل جيش الاحتلال وادارته هذا التنافس والطمع من جهة مدعي المشيخة-شيوخ التسعينات والالفينات- مع المشايخ الاصيلين ولا سيما الذين رفضوا التعاون معه، فكثير من هؤلاء الذين اثاروا مصالحهم الشخصية على مصالح بلدهم وعشائريهم واهلهم، قد تلقوا الاموال الضخمة والتسليح الكبير، وشكلوا مجاميع خاصة لتنفيذ مرادهم ونيل مطالبهم الذاتية وبالوقت ذاته ينفذون مخططات الاحتلال من خلال حماية مصالحه في العراق، فشهدت العشائر وابنائها والمجتمع جرى هذا الانخراط السيء والمضر فوضى كبيرة واضطرابات هائلة وصلت في بعض الاحيان الى الاقتتال العشائري الداخلي وحتى الخارجي مع العشائر الاخرى، وحصل بسبب هذا التعاون والتخابر بين هؤلاء مدعي المشيخة مع جيش الاحتلال انقسام كبير في العشائر، فقسم من ابناء العشائر تم خداعهم وتضليلهم واستغلالهم بالمال والسلاح وكانوا الى جانب الاحتلال، والقسم الاخر اختار مقاومة الاحتلال بقيادة الكثير من الشيوخ الاصيلين لا سيما شمال وغرب العراق، اما القسم الثالث فهم الذين اختاروا الحياد ولم ينضموا لا الى هؤلاء ولا الى هؤلاء مع الميل احياناً الى القسم الذي اختار مناهضة المحتل، وقد عزز الاحتلال هذا الانقسام لصالحه وجند اتباعه ودعمهم فأصبحوا حماة لقواعده وارتاله وقواته ومصالحه، وصار اغلب مدعي المشيخة واتباعهم مخبرين وعيون للاحتلال على العشائر وابنائها ولا سيما المناهضين للاحتلال شيوخاً كانوا أو افراداً عاديين من العشيرة، وجرى هذا التخابر والوشاية اعتقلت قوات الاحتلال مئات الالوف من ابناء العشائر وكثير من شيوخها، وقتل وجرح اضعاف اضعاف من تم اعتقالهم في سجون الاحتلال الامريكي، ودمرت ايضاً الاف البيوت وعشرات المناطق، ادت هذه الاحوال وهذه السلوكيات الى حدوث صراع

دموي بين ابناء العشيرة الواحدة واحياناً مع العشائر الاخرى، مما اضعف العشائر ودورها في مواجهة الاحتلال او تصحيح مسار الاحداث وارجاعه الى نصابه، وقد ادى ايضاً هذا الصراع الذي خلقه مدعو المشيخة ومن لف لفهم الى خسائر كبيرة بالأرواح والاموال والممتلكات في العشيرة الواحدة أو مع العشائر الاخرى، وحدث كل هذا لصالح المحتل واذنابه الانتهازيين واصحاب المصالح الشخصية والنفوس المرضية.

وقد استمر هذا الحال المأساوي والمؤسف لسنوات عديدة، مما ادى الى إنهاك العشائر وابنائها وتراجع دورها السياسي والاجتماعي، ومن ثم سيطر الاحتلال على اغلب المحافظات، مما مهد لهم ولكل من له مخططات خبيثة داخلية وخارجية على الاستحواذ على القرار الوطني والسيطرة على جميع ثروات ومقدرات البلد ولا سيما النفطية منها.

كان من اكبر التحديات التي واجهت العشائر وقتذاك وتواجهها اليوم هو ذلك الانقسام وهذا الصراع السيء من جهة اعوان المحتل مع اضدادهم من شيوخ ونخب مجتمعية وابناء العشائر الرافضين للاحتلال اولاً ولسياساته الاستعمارية واعوانه ثانياً، وهذا الانقسام الذي دائماً ما يتم استغلاله لمصالح مختلفة من ادارات وحكومات وسياسيين، ويتم فيه استغلال مدعو المشيخة، فأنشأت بذلك شراكة دائمة من هؤلاء مع اهل المصالح السياسية المختلفة، وهذه الشراكة النفعية الخاصة ادت بطبيعة الحال الى تعظيم سلطتهم واكتساب النفوذ السياسي الذي قطعاً يلقي بظلاله على حال العشائر والمجتمع والبلد بالشكل السلبي الكارثي.

بعد تشكيل الحكومات بعد العام 2003 ومع مرور الوقت ظهرت ادارات حكم فاشلة، وشخصيات سياسية وادارية واقتصادية واجتماعية وامنية فاسدة، فكان ولا بد لهذه الشخصيات من تغيير نظرة المجتمع والشعب اليهم كونهم فاشلين وفاسدين، " وأن كل نظرة غالباً تتغير مع مرور الوقت الى عكسها"، فنجد كلما احتاجت هذه الشخصيات السياسية الفاشلة لتلميع صورتها لمرحلة قادمة، جاءت واستغلت بنفاقها السياسي ومالها السحت الحرام مثل مدعي المشيخة واصحاب النفوس المريضة الذين لا يمثلون الا انفسهم وزوجاتهم وبعضهم حتى زوجته خارج نطاق سيطرته وتمثيله، وكذلك الحكومة الفاسدة كلما احتيجت الى تطويل وتلميع لتغطية فسادها وفشلها، اول ما يتبادر الى ذهن القائمين عليها هو عمل مؤتمرات عشائرية ضخمة ويدعون اليها بعض ممن يرتدون الزي العربي ودائماً ما يتصدر مثل هكذا مؤتمرات تلميعية وتطبيلية هم شيوخ التسعينات والالفينات وشيوخ الامريكان وقلة قليلة من المشايخ الكبار الانتهازيين النفعيين، مقابل حضور رمزي واموال زهيدة لا تسمن حقيقة ولا تغني من جوع، وهذه الاموال إن اعطيت فإنها تعطى بكل استحقاق بهؤلاء المتلقين، حدثني أحد المطلعين وقال: أن من مثل هؤلاء مدعي المشيخة ذهبوا الى لقاء أحد السياسيين لأجل استحقاقات وعود وعدها لهم، وكان هذا السياسي واحد من السياسيين المشهورين بالفساد، فقالوا له: اليوم جئنا اليك نطلب بالاستحقاقات التي قد وعدتنا بها لمناطقنا، فقال لهم وبصريح العبارة: ليس لكم عندي أية استحقاقات، أما لأنكم انتخبتموني فقد انتخبتموني بأموالي التي اعطيتموها لكم، فسكتوا جميعهم ولم يتفوه أحد منهم بشرط كلمة، فهؤلاء دائماً اداة لكل من اراد التخريب والفساد والفوضى وحتى التنكيل بأبناء العشائر والمجتمع، والى يومنا هذا يتم استغلالهم لأجل مصالح غيرهم من ادارات وحكومات وسياسيين ومتنفذين، وسيبقون على هذا

الحال من اهم مصادر الشؤم والسوء العشائري، والفوضى والاضطراب المجتمعي، وسيظلون دائمًا في عون المحتل ومساعدته، والمخرب في تخريبه، والفاقد في فساد، والساعي الى تأخر العشائر وتطورها، والمجتمع ورقية، والبلد وتقدمه، وذلك كلما سمحت لهم الفرصة.

ثانيًا: العوامل الاجتماعية

لا شك أن هذين العاملين لهما دور ايضًا في انتشار ظاهرة مدعو المشيخة، ولكن ليس بقوة العامل السياسي ولا بأهميته، ويتمثلان بشكل أساسي بالتغيرات في القيم والعادات الاجتماعية والتحول الاقتصادي من حيث المكاسب المادية وتحسن وضع هؤلاء، كما سيتم تبيانها.

1. ضعف التوجه العشائري والقبلي التقليدي

مع التحولات الكثيرة لمجتمعنا والتغيرات المتلاحقة للوضع السياسي عبر القرنين الماضيين، تراوح التوجه العشائري والقبلي بين الصعود والهبوط استنادًا الى الاصول العشائرية والقبلية، فكلما تراجعت قوى الدولة ارتفع الالتزام العشائري وزاد من سطوة العشيرة في معالجة القضايا الاجتماعية وفتح ذلك الفرصة لظهور مدعو المشيخة لتصدر القضايا الاجتماعية، وبالمقابل كلما ارتفعت قوى القانون والدولة تراجع دور العشيرة وانحسر انتشار هؤلاء وعادوا الى مكانتهم الحقيقية.

2. الطموح الشخصي والرغبة في النفوذ

في ظل هذه التحولات التي طرأت، ازداد طموح هؤلاء الذين غالبًا لديهم بعض عقد النقص، بأن يملؤوا هذا النقص لتحقيق مكانة اجتماعية بشتى الوسائل لكي يقال لأحدهم (شيخ)، وذلك باستخدام المال أو التحالفات السياسية تارة، والتأمر والمكائد لشيوخ الاصل والنخب الاجتماعية تارة اخرى، مما ادى الى بروز مدعو المشيخة بلا أدنى استحقاق عشائري أصيل.

3. قلة الوعي بمعايير المشيخة الاصيلية

إن قلة الوعي بمعايير المشيخة الحقيقية يعني أن البعض لا يدركون القيم الاصيلية المرتبطة بالمشيخة، مثل الحكمة، والكرم، والشجاعة، وخدمة المجتمع، وبدلاً من ذلك يشاهد أن بعضهم يركزون على المظاهر الخارجية كالملابس الراقية، والسيارات الحديثة، والدواوين المزخرفة والمضايف الفارهة، ظانين أن هذه السمات هي من تصنع مكانة (الشيخ). هذا الفهم القاصر لدى البعض يشجع على انتشار ظاهرة مدعي المشيخة، حيث يسعى هؤلاء لتقليد صورة سطحية للمشيخة دون أي التزام بجوهرها الاخلاقي والعشائري والمجتمعي.

ثالثاً: العوامل الاقتصادية

1. التحكم في الموارد الاقتصادية

سعى بعض مدّعو المشيخة والبعض من الشيوخ الحقيقيين عبر كل الحقب للسيطرة على الموارد الاقتصادية التي منحها لهم الادارات والحكومات والجهات السياسية عبر الازمنة الماضية، والبعض الآخر يساعد غيره على التسلط الظالم، مثل السيطرة على الاراضي الزراعية ومناطق الرعي، وفعلاً سيطروا على اراضٍ شاسعة واملاك هائلة-كما مر معنا، وهذا السيطرة بطبيعة الحال لم تكن بأي حال من الاحوال نابعة عن دورهم التقليدي العشائري في تنظيم حياة العشيرة، بل لتحقيق مكاسب اقتصادية شخصية خالصة بعيداً عن مصالح العشيرة وابنائها.

2. التأثير السياسي الاقتصادي

تخادم مدّعو المشيخة وبعض الشيوخ الحقيقيين مع الادارات والحكومات والجهات السياسية والاقتصادية لا سيما الفاسدة وتحالفهم معها، مكنهم من الحصول على كثير من الامتيازات الخاصة بهم، مثل ادارة مشاريع تجارية خاصة بهم أو لغيرهم، واخذ عقود مشبوهة وشراكات فاسدة، فمن ثم هذا التحالف عزز مكانتهم الاقتصادية، ما زاد نفوذهم الاجتماعي رغم عدم امتلاكهم المكانة العشائرية الاصلية والحقيقية.

3. التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

إن التغيرات هذه كلها مجتمعة وبشكلها التفاعلي المعقد ادت الى ظهور مدّعو المشيخة في العشائر العراقية، فضلاً عن أنهم استغلوا الضعف الحاصل في الروابط العشائرية المتعارف عليها، ودعم السلطات السياسية المختلفة لهم، مع ذلك يبقى هذا النفوذ وهذه المكانة هشة لأنها ببساطة مبنية على المصالح الشخصية الضيقة أكثر من كونها امتداداً للمكانة العشائرية الاصلية.

المبحث الثالث: الاثار السلبية لمَدَّعو المشيخة على البيئة العشائري والسلم المجتمعي

إن لمَدَّعي المشيخة عدة اثار سلبية على البيئة العشائرية والسلم المجتمعي ومنها:

أولاً: تفكك العشائر وضعف القيادة الحقيقية

1. تفكك النسيج العشائري: إذ يؤدي ظهور مدَّعو المشيخة الذين هم بطبيعة الحال لا يملكون الحق وغير معترف بهم من ابناء العشيرة الى اتفاقات-كما نشهدنا قُبلاً في هذا البحث- داخلية وصراعات على المكانة الاجتماعية، مما تؤدي هذه الاتفاقات المشبوهة والصراعات العشوائية حتماً الى تفكك النسيج العشائري والتأثير السلبي الكبير على العلاقات الاجتماعية.

2. فقدان الثقة بالمشيخة الاصيلية: عندما يتولى زمام العشائر من لا يمتلكون الحكمة والخبرة الكافية، سيتراجع قطعاً احترام العشيرة للمشيخة داخلياً وحتى خارجياً، مما يؤدي الى ضعف بالقدرة على حل المشكلات وفض النزاعات والحفاظ على التماسك العشائري واللحمة الاجتماعية.

3. زعزعة السلم المجتمعي: الانقسامات والتنافس على المشيخة وزعامة العشائر، ستؤدي رأساً على زيادة حدة الخلافات وستتصاعد الى نزاعات أكبر، مما تهدد بكل الاحوال الى اضطرابات مجتمعية ومشكلات عشائرية.

4. زيادة النزاعات داخل العشيرة وخارجها: إن ظهور ادعاء المشيخة وتصدرهم المشهد العشائري يزيد من النزاعات العشائرية الداخلية بين ابناء العشيرة الواحدة، والخارجية مع العشائر الاخرى، وقد رأينا تاريخياً حروب ونزاعات عبثية ودموية كثيرة، وما نشهده اليوم من زيادة هائلة لنزاعات عشائرية مسلحة داخل عشائرها العراقية وخارجها ولأنفه الاسباب، ما هي إلا نتاج طبيعي لعدة اسباب اهمها ظهور أو إظهار ادعاء المشيخة الذين لا يملكون اقل مقومات المشيخة، وغياب أو تغيب المشايخ الاصل واهل الحكمة والرشد والرأي السديد والرؤية العشائرية الاصيلية.

ثانياً: التأثير على القيم العشائرية

1. استغلال الاعراف العشائرية للمصالح الشخصية: إن مدعي المشيخة لهم صفة ملازمة وهي العمل لمصالحهم الشخصية الضيقة، والعمل على استغلال الاعراف العشائرية والتقاليد القبلية لجانبهم، وعلى مر السنين تولدت لدى بعضهم خبرة في الاستغلال وعمليات النصب والاحتيال، حتى وصل الحال ببعضهم الى أن يشكلوا مجموعات مختلفة من عوائل وشباب لكي يبتلوا الناس بعمليات دهن متعمدة، ويقوموا بتهديد الداهس ظلاً، وعمل (دكات عشائرية) لغرض الرضوخ لقبول بفصل عشائري مزعوم، وهناك ايضاً الكثير من الاعمال المشابهة في النصب والاحتيال والاستغلال للأعراف والتقاليد العشائرية لمصالح هؤلاء الفئة الضارة والمضرة بالبيئة العشائرية وبالسلم المجتمعي.

2. التدخل في النزاعات بطرق غير عادلة: شهدت الكثير من النزاعات والفصول العشائرية تدخل مدَّعي المشيخة بطرائق غير عادلة تماماً، مما يؤدي قطعاً الى تفاقم الخلافات واشتداد الصراعات، حيث تتسم الكثير

من هذه التدخلات بالتحيز والمحابة والمداهنة على حساب الحق لتحقيق مصالح شخصية من أخذ أموال من أحد طرفي النزاع أو تلقي هدايا أو ما شابه، واستغلال نفوذ بعضهم لفرض فصول بمبالغ مالية خيالية، كما وتُسهّم هذه التدخلات بإثارة الفتن كما يجري اليوم من (الدكات العشائرية) وافعال استفزازية اخرى متعمدة لا تمت بأي حال من الاحوال الى الاعراف والقيم العشائرية والقبلية بأية صلة.

3. انعدام الحلول الناجعة للخلافات واطالة امد النزاعات: إن الخلافات العشائرية والنزاعات القبلية تحتاج بطبيعة الحال الى حلول اصيلة تنهيها من جذورها لتجنب اطالتها وعدم تطورها، وهذا الامر لا يملكه ادعياء المشيخة الذين يسعون للحفاظ على مكانتهم من خلال الاتيان بحلول فاشلة وتسويات سطحية لا تعالج اصل الخلاف، وذلك بهدف الابقاء على النزاعات قائمة واستمرار-عند ظنهم- حاجة الاطراف المتنازعة لهم كوسطاء، كما أنهم يتلاعبون بمشاعر الاطراف للتغطية على انعدام درايتهم وعلمهم بالحلول الحقيقية، مما يؤدي ذلك الى تأجيج الخلافات من جهة، واطالة امدھا لسنوات وسنوات من جهة أخرى، وبانعدام الحلول للخلافات واطالة امد النزاعات واعادة تدويرها بدلاً من تلافيها، لا يسبب تفاقم النزاعات وتعاضم الخلافات فقط، بل يضعف معه الثقة بالعشائر ويهدد السلم المجتمعي.

النتائج

من خلال البحث والتحليل لظاهرة مدّعي المشيخة وأثرها على البيئة العشائرية والسلم المجتمعي تم التوصل الى جملة من النتائج الرئيسة التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. ظاهرة مدّعي المشيخة ليست مجرد حالة فردية، بل ظاهرة اجتماعية تتفاقم مع مرور الوقت نتيجة عدة عوامل، أبرزها ضعف سيادة القانون، والفراغ القيادي داخل بعض البيئات العشائرية، وقلة الوعي بمخاطر الظاهرة، وحالات الفوضى التي تسود احياناً المجتمعات.

2. ظاهرة مدّعي المشيخة تسهم في زعزعة بيئة المجتمع العشائري، وذلك عبر تحويل الادوار التقليدية للمشيخة الاصيلية وتحويلها الى وسيلة لتحقيق مكاسب شخصية على حساب التماسك العشائري والسلم المجتمعي.

3. تفاقم النزاعات العشائرية بسبب تدخلات ادعياء المشيخة والوجاهة العشائرية والاجتماعية، وهي غير مؤهلة وتفتقر الى ادنى مقومات المشيخة والوجاهة من مخافة الله والحكمة والخبرة اللازمة لإدارة الازمات والمشاكل، ما يؤدي الى تعقيد الخلافات بدلاً من حلها.

4. غياب الأطر القانونية المنظمة لدور المجالس العشائرية، فتح المجال امام هذه الشخصيات للاستحواذ والتمكن لأنفسهم خارج الشرعية العشائرية والقانونية والاجتماعية.

5. ضعف الوعي العشائري والقانوني والمجتمعي لدى فئات واسعة من المجتمع، مما يسهل على مدعي المشيخة استغلال الاعراف والتقاليد العشائرية في فرض ارادتهم الهشة.

6. الاعلام ومنظمات المجتمع المدني لم تلعب بعد دورها الفاعل في تسليط الضوء على مخاطر هذه الظاهرة ورفع مستوى الوعي حول تداعياتها وما تؤول اليه من نتائج تضر بالعشائر والمجتمع على حد سواء.

7. غياب ثقافة المصالحة المجتمعية الحقيقية والمنظمة واعتماد اساليب غير متعارف عليها في حل النزاعات، مما فتح الباب امام مدعي المشيخة والوجاهة للظهور كوسطاء غير شرعيين في فض النزاعات.

التوصيات

بعد استعراض ظاهرة مدّعو المشيخة وتبيان خطورتها واثارها السلبية على البيئة العشائرية والسلم المجتمعي، تبرز ضرورة تقديم مجموعة من الحلول والتوصيات التي يمكن ان تسهم في معالجة هذا الظاهرة والحد من تداعياتها المتفاقمة، فيما يلي جملة من الحلول والمقترحات التي تستند الى رؤية اصلاحية متكاملة تجمع بين البعد العشائري والقانوني والاجتماعي والثقافي:

1. ايجاد قانون للعشائر واضح وذو اصول ثابتة وتأخذ الدولة الدور في سيادته، ويكون غير قابل للمساومات ولا المزاجيات او ضعف الالتزام حال وجوده.

2. تنظيم العمل العشائري وضبط المجالس العشائرية، وذلك من خلال ايجاد هيكلية عامة تتسم بالشمولية والوضوح تسير الشؤون العامة للعشائر فيما بينها، وتنظم عمل المجالس العشائرية، وتختار شيوخ اصليين وقيادات لعضويتها ذوي نسب وجاه وشرف وكفاءة وخبرة ونزاهة وحكمة، وتبعد عنها في الاختيار التحزب والتحيز الشخصي والسياسي للأشخاص وفق الولاءات أو بالقوة أو بالنفوذ المالي وغيره.

3. نشر الوعي العشائري والمجتمعي الصحيح، وذلك عن طريق نشر الوعي من خلال حملات التوعية والتي تشمل حملات مختلفة كالوسائل الاعلامية والثقافية والاجتماعية والعشائرية ومن ضمنها المجالس اليومية والاجتماعات والمؤتمرات العشائرية المخصصة.

4. تفعيل دور الاعلام ومنظمات المجتمع المدني، وذلك بتوظيف الاعلام ولا سيما وسائل التواصل الاجتماعي- التي أصبح لها تأثير كبير وجوهري، واعطى مساحات للنقاش المجتمعي الواعي والهادف حول سبل الحد منها، كما ينبغي دعم منظمات المجتمع المدني لتقوم بدورها في بناء الوعي من خلال الندوات والمبادرات التي تروج لدور القيادة العشائرية والاجتماعية الحقيقية والمسئولة.

5. تعزيز ثقافة المصالحة المجتمعية، وذلك بتشكيل لجان مصالحة محلية ووطنية تعمل على حل النزاعات بأساليب عادلة وحكيمة وذات مصداقية، وايضاً حفظ مكانة المشايخ الاصل ودعم القيادات المجتمعية الرشيدة التي تخدم الناس وتساعد في مشاكلهم.

ولهذا فإن التصدي لظاهرة مدّعو المشيخة يتطلب جهداً مشتركاً بين العشائر وابنائها والمجتمع المدني والدولة، وذلك لتحقيق بيئة عشائرية صحية تقوم على الاحترام المتبادل وحل النزاعات بطرائق عشائرية وقانونية حكيمة وسليمة، ومن خلال تطبيق هذه التوصيات على ارض الواقع يمكن الحد من نفوذ الشخصيات العشائرية والقيادات المجتمعية التي تسعى الى فرض سيطرتها بعيداً عن الأطر العشائرية والقانونية الصحيحة، مما يسهم في ترسيخ الاستقرار العشائري والأمن والسلم المجتمعي.

الخاتمة

إن البحث في ظاهرة مدّعي المشيخة وأثرها السلبي على البيئة العشائرية والسلم المجتمعي، كشف عن الاشكالية وتعقيد ابعادها، واطهر مدى تأثير هذه الظاهرة على العشائر وعلى الاستقرار الاجتماعي والعلاقات داخل المجتمع العشائري، وقد تبين ان انتشار مدّعي المشيخة يعود الى جملة من الاسباب المتداخلة، من بينها عدم وجود قانون واضح ثابت الاصول للعشائر، أو ضعف تطبيقه في حال وجود بعض منه، وغياب الدور المؤسسي الرشيد للعشائر، فضلاً عن استغلال بعض الشخصيات للفراغ القيادي لتحقيق مصالح شخصية على حساب المصالح العامة، ودعم بعض الادارات والحكومات والجهات السياسية لهذه الفئة لمصالحها الحكومية والسياسية.

وتؤدي هذه الظاهرة الى تفكيك وحدة الصف العشائري، وزيادة النزاعات الداخلية، وتوسيع الفجوة بين الاعراف والتقاليد العشائرية الحسنة والقوانين والتشريعات الوطنية ذات الصلة، مما يؤثر قطعاً بالشكل السلبي على مسارات السلم المجتمعي، ويهدد التماسك العشائري والمجتمعي جميعاً. وفي الختام، يؤكد البحث ان القضاء على ظاهرة مدّعي المشيخة أو على الاقل الحد من تأثيرها على البيئة العشائرية والسلم المجتمعي ليس بالأمر المستحيل، ولكنه يتطلب تكاتفاً وارادة جماعية صادقة وتكاملاً بين مؤسسات الدولة ذات الصلة والمجتمع المدني مع ابناء العشائر كافة، وذلك لتحقيق بيئة مستقرة تسودها العدالة، وتقوم على سيادة القانون واحترام القيم العشائرية والاجتماعية الايجابية.

المصادر والمراجع

1. ابن خلدون. عبد الرحمن بن محمد، مقدمة ابن خلدون، ط ١، دمشق-القاهرة، دار الكتاب العربي، ٢٠١٥.
2. بطاطو، حنا، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ط ١، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٠.
3. الجوهري، محمد، المدخل الى علم الاجتماع، ط ١ (دار الثقافة للنشر والتوزيع ١٩٨٤).
4. الحمد، فيصل، المستشيخة، مقال في صحيفة حائل الالكترونية، ٢٠١٥.
5. حمزة، كريم، تاريخ الاستخدام السياسي للهوية المحلية العشائرية في العراق، العدد ١٩، ٢٠١٧.
6. سليم، شاكراً مصطفى، الجبايش دراسة انثروبولوجية لقرية في احوار العراق بغداد، مطبعة العاني، ١٩٦٥.
7. الطرفي، ياسمين، الاتحادات القبلية في وسط والجنوب العراقي وموقف الحكم منها ١٥٣٤-١٨٣١ العدد الاول، ٢٠٢١.
8. العزاوي، عباس المحامي، موسوعة عشائر العراق، ط ١، (بيروت، الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٥).
9. الغزالي، أبو حامد، إحياء علوم الدين، م ١، ط ١، (القاهرة، مكتبة مصر، ٢٠١٣).
10. مركز ابحاث غرب اسيا، West Asia Research Center (W.A.R.C)، العشائر العراقية الدور والتأثير والسلوك السياسي والانتخابي.
11. الملاح، هاشم يحيى، الوسيط في تاريخ العرب قبل الاسلام، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠١١.
12. نوار، عبد العزيز سلمان، تاريخ العراق من نهاية داود باشا الى نهاية مدحت باشا القاهرة دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٨.
13. الوردي، علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج ٥، بغداد، المكتبة الوطنية، ١٩٧٧.

تأسس مركز الفيض العلمي لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية في بغداد بموجب شهادة التسجيل الصادرة عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء -دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة (1J775330) بتاريخ ٢٦/٤/٢٠١٢، وهو مركز علمي بحثي يهتم بإجراء الاستطلاعات والدراسات الميدانية فضلا عن إعداد الأوراق البحثية والمقالات حول قضايا الحياة المجتمعية للأسرة والمواطن، والدولة بمؤسساتها المختلفة.

- لا يجوز نشر أي من إصدارات المركز ونتاجاته العلمية الا بموافقة خطية صريحة، ويمكن الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا.
- لا تعبر الآراء الواردة في الدراسات او الاوراق البحثية والمقالات عن الاتجاهات الفكرية التي يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز الفيض العلمي لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية

للتواصل

00964- 7710122232



Alfaiidcenter2011@gmail.com



www.al-faidh.com



العراق - بغداد - الكرادة

